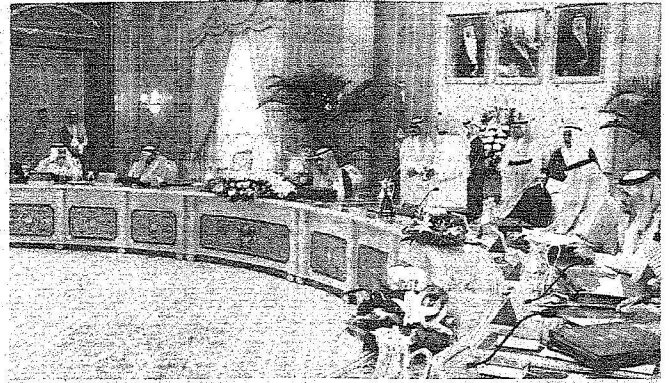
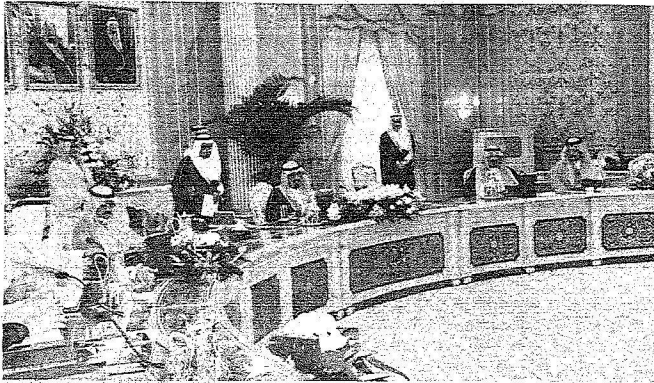


المصدر : الجزيرة  
التاريخ : 29-11-2005  
العدد : 12115  
الصفحات : 2  
المسلسل : 7

مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين:

# الموافقة على مشروع قواعد تنظيم خدمات حجاج الداخل عدم السماح للمواطنين والقيمين بالحج إلا عن طريق المؤسسات



□ الرياض - واس:

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الاثنين في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

وفي بدء الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على ما أجراه من اتصالات ومشاورات وما نتفاهم حفظه الله من رسائل من قادة الدول ومبعوثيهم.

وأبدى خادم الحرمين الشريفين ارتياحاً لما بدأ يسود الساحة من فهم متعقل للوضع في العراق ولضرورة إنهاء التحقيق الدولي

في طروف يقتل رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري. وبين معالي وزير الثقافة والإعلام الأستاذ آباد بن أمين مدني في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة أن المجلس توه هذا الشأن بالتجاوب الذي أبدته

القيادة السعودية الشقيقة مع لجنة التحقيق الدولية وتقديرها للتدابير التي تتخذها باحترام للنجدة للسيادة الوطنية السورية ولحقوق مواطنيها.

كما أعرب المجلس عن تعلقه لأن تصرى الانتخابات البرلمانية القادمة في العراق بصورة تكفل تمثيل جميع الفئات والقطاعات الوطنية في البرلمان المنتخب وأن تكون الانتخابات البرلمانية تعبيراً عن إرادة الشعب العراقي المستقلة.

وأضاف وزير الثقافة والإعلام أن المجلس أكد أهمية القمة الإسلامية الاستثنائية التي ستبدأ أعمالها يوم الثلاثاء المقبل في مكة المكرمة وما تضمنته دعوة خادم

الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن

عبد العزيز لهذه القمة لأن تكون فرصة لمواجهة الذات والبحث عن المشترك وبناء الصنف وتوثيق الصلة والبحث في نقاط الوحدة والعمل المشترك.

وعلى الصعيد الداخلي قال وزير الثقافة والإعلام في بيانه إن المجلس أعرب عن أمله في أن تقضي الزيارة الرسمية التي بدأها اليوم الاثنين للمملكة دولة رئيس وزراء جمهورية كوريا الجنوبية لي هاي شان إلى المزيد من تعزيز التعاون القائم بين البلدين الصديقين وخاصة في مجالات الطاقة والتقنية والتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري.

كما أوضح وزير الثقافة والإعلام أن خادم الحرمين الشريفين أعرب عن تقديره للمشاعر الوطنية التي تجسدت في احتفال مدينة الرياض وهي العاصمة التي تمثل الوطن كله بجميع أطرافه وجهاته.

وأعاد معاليه بيان المجلس واصل إثر ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر من القرارات ما يلي:

أولاً: بعد الاطلاع على مرفعه صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام بشأن مذكرة التقاهم بين الدول المشاركة في مشروع الاتصالات - النافيسيات - من جهة وشركة الجوية وخدمات الملاحة النقل الجوي الدولي - إياتا - من جهة أخرى فيما يخص توفير شبكة الاتصالات عبر الأقمار الصناعية لشمال شرق إفريقيا - إيه إف آي - قرر مجلس الوزراء الموافقة على ما يلي:

١ - قيام معالي رئيس الهيئة العامة للطيران المدني باتخاذ الإجراءات اللازمة لتوقيع مذكرة التقاهم المشار إليها وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار على أن يراعى عند تنفيذ بنود المذكرة ما تقتضي به الأنظمة والقرارات والتعليمات ذات الصلة وإن تسدد التخالف الخاصة بالمملكة لإنشاء الشبكة من ميزات الهيئة العامة للطيران المدني.

٢ - مشاركة الهيئة العامة للطيران المدني في اللجنة الإرشافية على مشروع شبكة - النافيسيات -

ثانياً: وافق مجلس الوزراء على طلب صاحب السمو الملكي وزير الداخلية رئيس مجلس إدارة الهيئة العليا للسباحة اعتماد الحساب الختامي للهيئة للعام المالي ١٤٢٤ - ١٤٢٥هـ

ثالثاً: بعد الاطلاع على مرفعه صاحب السمو الملكي وزير الخارجية بشأن إصدار نظام وطني شامل لتنفيذ اتفاقية - حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية - وتدمير تلك الأسلحة - المصانق عليها بالمرسوم الملكي رقم م - ٤ وتاريخ ١٤١٤هـ - وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم ٣٩ - ٣٥ - وتاريخ ٢٥ - ٨ - ٨٠هـ

١٤٢٦هـ - قرر مجلس الوزراء الموافقة على النظام المشار إليه وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك. ومن أبرز ملاحق هذا النظام:

١ - الحظر على أي شخص القيام باستحداث الأسلحة الكيميائية أو إنتاجها أو استخدامها أو تخزينها أو حيازتها أو توزيعها أو احتفاظها بها أو نقلها.

٢ - تخضع للتفتيش جميع مرافق إنتاج المواد الدرجة والمواد الكيميائية العنصرية الممنوعة ويجب على أي شخص مسؤول عن أي مرفق من المرافق الخاضعة للتفتيش تسهيل عمليات التفتيش التي تجري بموجب أحكام الاتفاقية وتمكين المرافق للتفتيش من مساعدته أثناء تنفيذ مهمته.

٣ - يعاقب بغرامة لا تقل على خمسمائة ألف ريال ولا تزيد على مليون ريال أو بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على عشرين سنة أو بهما معاً كل من يخالف أي حكم من الأحكام المنصوص عليها في هذا النظام مع مصادرة الأسلحة الكيميائية.

٤ - تخصص هيئة التحقيق والإدعاء العام بالتحقيق والإدعاء في المخالفات الواردة في هذا النظام ويختص ببيان المخالفات بالفصل في جميع المخالفات ووعاوى الخطيئة بالتعويض الناشئة عن تطبيق أحكامه.

٥ - يحل هذا النظام محل التدابير الخاصة بتنفيذ اتفاقية حظر واستحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة الصادرة بالمرسوم الملكي رقم م - ٣٤ وتاريخ ٢٥ - ٦ - ١٤٢٤هـ -

وأبشاً: بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بشأن مشروع مذكرة تقاهم بين الوزارة ونظيرتها في جمهورية باكستان الإسلامية قرر مجلس الوزراء الموافقة على

تفويض معاليه - أو من ينوبه - بالتباحث مع الجانب الباكستاني لإعداد مشروع مذكرة التقاهم المشار إليها بين وزارة الشؤون

والشركات المرخص لها بتمارين هذه الخدمة كما يجوز في الحالات التي تحددها اللائحة التنفيذية للنظام الاستثناء من هذا القيد - ٦ - ينشأ هذا النظام في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد تسعين يوماً من تاريخ نشره. سادساً: بعد الإطلاع على ما رفعه معالي وزير المياه والكهرباء بشأن طلب معاللة النظر في إلزام المستفيدين بالتوصيل بشبكة الصرف الصحي بعد تنفيذها وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم ١٠٣ - ٨٠ - وتاريخ ٢٦ - ٢ - ١٤٢٦هـ - ١٤٢٦هـ - قرر مجلس الوزراء ما يلي:

أولاً - تقوم وزارة المياه والكهرباء - بعد تنفيذ شبكة الصرف الصحي وتشغيلها - بتوصيل جميع المنازل والمنشآت بالشبكة واحتساب تكاليف التوصيل على مالك المنزل أو المنشأة وذلك وفقاً للترتيب المالي الوارد تفصيلاً في القرار وتنسوفي تكاليف إيصال الخدمة المنصوص عليها في القرار بالطريقة التالية:

١ - بالنسبة إلى المباني الجديدة تدفع القيمة كاملة إلى وزارة المياه والكهرباء.

ب - بالنسبة إلى المباني القائمة غير الموصلة بشبكة الصرف الصحي والتي يستخدم أصحابها - السيارات - تقييد القيمة على - ستة وثلاثين شهراً تبدأ بعد تشغيل الخدمة ويستوفى عبر قاتورة المياه.

ثانياً - تطبيق الترتيبات الواردة في هذا القرار ابتداءً من ميزانية العام المالي القادم ١٤٢٦هـ - ١٤٢٧هـ.

ثالثاً - تعيد وزارة المياه والكهرباء دراسة التكاليف المحددة في البند.

رابعاً - من هذا القرار وذلك بعد خمس - سنوات من تاريخ صدوره.

سابعاً: وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة وذلك على النحو التالي:

١ - تعيين سلطان بن جمال بن إسماعيل شاولي على وظيفة وكيل الوزارة للقروة المعدنية بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة البترول والقروة المعدنية.

٢ - تعيين الدكتور خالد بن محمد بن عقيل السلیمان على وظيفة - وكيل الوزارة لشؤون الصناعة - بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة التحجرات والصناعة.

٣ - تعيين عبدالعزيز بن سعد بن حجر الغامدي على وظيفة مدير عام مصلحة أملاك الدولة بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المالية.

الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية ووزارة الشؤون الدينية والأوقاف في جمهورية باكستان الإسلامية في مجال الشؤون الإسلامية والأوقاف والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

خامساً: بعد الإطلاع على مشروع قواعد تنظيم خدمات حجاج الداخل المرفوع من معالي وزير الحج وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم ٩٩ - ٧٧ - وتاريخ ١٩ - ٢ - ١٤٢٦هـ - قرر مجلس الوزراء ما يلي:

١ - الموافقة على النظام المشار إليه بالصيغة المرفقة بالقرار وفق ما انتهى إليه مجلس الشورى.

٢ - استعانة العمل بتراخيص المؤسسات والشركات - المرخص لها بتقديم هذه الخدمة قبل نفاذ هذا النظام - إلى حين انتهاء مدد تراخيصها.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ومن أبرز ملامح هذا النظام:

١ - يهدف إلى تنظيم الخدمات المطلوبة لحجاج الداخل وأن تمارس خدمة حجاج الداخل المؤسسات والشركات المرخص لها وفقاً له.

٢ - حظر النظام ممارسة هذه الخدمة من قبل المؤسسات الأهلية لحجاج الخارج والمسلمين أو العاملين فيها وكذا أصحاب الطوائف من كسلاء وأدلاء وزمارة أو مكاتبهم أو العاملين فيها.

٣ - إلزام النظام المؤسسات والشركات المرخص لها بممارسة هذه الخدمة بتوفير الإمكانيات المالية والإدارية التشغيلية اللازمة لتقديم هذه الخدمة قبل مباشرتها وأن تقدم الخدمة بأسعار تتفق مع مستوى الخدمات التي تقدمها كما أن للمؤسسة الاستعانة بالسعويين دون غيرهم لممارسة العمل الإداري والتعاقد مع الحجاج.

٤ - إلزام النظام كل من منح ترخيصاً أن يتقدم إلى وزارة الحج في المواعيد التي تحددها بطلب الموافقة الرسمية لتقديم الخدمة على أن يقدم ضماناً بنكيّاً ساري المفعول لمدة ستة باسم الوزارة بمبلغ لا يقل عن ثلاثمائة ريال ولا يزيد عن ستمائة ريال عن كل حاج من الحجاج المرخص له بخدمتهم ويفرج عن هذا الضمان في نهاية شهر صفر من العام الذي يلي تقديمه.

٥ - لا يسمح بموجب هذا النظام للمواطنين والمقيمين بالحج إلا عن طريق المؤسسات

الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية ووزارة الشؤون الدينية والأوقاف في جمهورية باكستان الإسلامية في مجال الشؤون الإسلامية والأوقاف والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.